

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/42/606

5 October 1987

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون
البند ١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ وموجهة
إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال
المؤقت للبعثة الدائمة لساموا لدى الأمم المتحدة

بالنيابة عن بلدان محفل منطقة جنوب المحيط الهادئ السبعة الأعضاء في الأمم
المتحدة - استراليا وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وساموا وفانواتو وفيجي ،
ونيوزيلندا - أتشرف بأن استرعي انتباهكم إلى التطورات الخطيرة التي حدثت في
كاليدونيا الجديدة مؤخرا .

إنه يساورنا بالغ القلق لأن الاستفتاء الذي أُجري في كاليدونيا الجديدة فسي
١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ لم يكن ممارسة حقيقية حرة لحق تقرير المصير تمت طبقا
لممارسات الأمم المتحدة ومبادئها .

وكما تذكرون جيدا ، فإن كاليدونيا الجديدة قد أعيد ادراجها في قائمة الأمم
المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لدى اعتماد الجمعية العامة قرارها
٤١/٤١ ألف المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ . وتترتب على هذا الوضع عدة
التزامات بصورة حتمية .

فكاليدونيا الجديدة ، بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي ، ينبغي أن
يكون تقدمها نحو تقرير المصير والاستقلال وفقا للمبادئ المعترف بها دوليا
والممارسات التي وضعتها الأمم المتحدة . وقد أدرجت هذه المبادئ في ميثاق الأمم
المتحدة وفي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر

١٩٦٠ و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، وقد استقرت هذه الاجراءات في ممارسات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم ، بما في ذلك منطقة جنوب المحيط الهادئ . وبرهنت هذه المبادئ على أنها صيغة مرنة وناجحة لمساعدة الشعوب المستعمرة على ممارسة حقها في تقرير المصير .

وإن حكومة فرنسا ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالإدارة ، ملزمة بأن تُرسل إلى الأمين العام المعلومات المطلوب تقديمها بموجب الفصل الحادي عشر من الميثاق ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة ، وعلى النحو المطلوب في القرار ٤١/٤١ الف . وحكومة فرنسا لم تفعل ذلك بعد .

إن الاستفتاء الذي أُجري في كاليديونيا الجديدة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ لم يكن مطابقاً لمبادئ الأمم المتحدة واجراءاتها للأسباب التالية :

(أ) لم يجر بالتعاون مع الأمم المتحدة .

(ب) لم يكن في الإقليم مراقبون حاضرون عن الأمم المتحدة لرصد الحملة المتعلقة بالاستفتاء .

(ج) لم تكن هناك توعية سياسية مسبقة ولا خيار حقيقي .

(د) لم يعرض الاستفتاء كل الخيارات المتاحة على النحو المحدد في ممارسات الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية .

(هـ) وبدلاً من ذلك ، طُلب إلى المصوتين مجرد بيان اختيارهم بين بديلين عقيمين . وكان لهم أن يقولوا إما "أود الحصول على الاستقلال" أو "أود أن تظل كاليديونيا الجديدة ضمن الجمهورية الفرنسية" .

(و) صوّت الناخبون في الاستفتاء دون أن يكون لديهم أي معلومات على الاطلاق عن قانون "الاستقلال الذاتي الداخلي" الذي وعدت حكومة فرنسا بتطبيقه عقب الاستفتاء ، وشريطة تصويت الناخبين على البقاء ضمن الجمهورية الفرنسية .

(ز) لقد روّجت الدولة القائمة بالإدارة ، بوضوح ، لهذا الاختيار الخاص . كما وجهت موارد الحكومة الكبيرة نحو تحقيق هذه الغاية . وعلاوة على ذلك ، رُبطت نتائج عقابية بخيار الاستقلال ، بشكل ضمني أو بصورة مباشرة تقريبا .

كما أن هناك عيوباً أخرى :

(أ) أن اتخاذ خطوات لاستبعاد أسماء الأشخاص الذين لم يصوتوا في الانتخابات خلال السنوات الثلاث الأخيرة من قائمة الناخبين وعدم إتاحة إلا وقت محدود للاعتراض على ذلك ، قد أدى إلى آثار سلبية على مؤيدي الاستقلال الذين قاطعوا الانتخابات السابقة .

(ب) إن المقاطعة من جانب الأطراف المؤيدة للاستقلال التي تضم أغلبية السكان الأصليين كان معناها أن اتخاذ قرار بالسماح بالتصويت بالوكالة لعدد يصل إلى خمسة ناخبين آخرين بدلاً من ناخب واحد آخر ، كما كان متبعاً في الماضي ، سيكون في صالح الأطراف المؤيدة لاستمرار الارتباط بفرنسا .

(ج) إن القيود الصارمة التي فرضت على حملة المجموعات المؤيدة للاستقلال ، وعلى المسيرات والمظاهرات وعلى الوصول إلى وسائل الإعلام قد أدت إلى عدم إتاحة فرصة عادلة للاستماع إلى وجهة نظر دعاة الاستقلال .

(د) جرى الاستفتاء بحضور ٨ ٠٠٠ فرد من القوات الفرنسية في جميع أنحاء الإقليم .

وهذا كله ليس من شأنه أن يعزز على الإطلاق "الظروف الديمقراطية الطبيعية تماماً" التي زعم توافرها .

ويبدو ، في الواقع ، وعلى نحو مؤسف ، أنه قد غذيت التوترات والانقسامات القديمة . ولم تقدم نتائج التصويت أي جديد ، كما أنها لم تحل أي من مشاكل الإقليم القديمة . ولم يشترك في التصويت ما يربو على ٤٠ في المائة ممن يحق لهم الانتخاب ولم يصوت ما يزيد على ٨٠ في المائة من السكان الأصليين .

وإن ما أثبتته الاستفتاء مرة أخرى بشكل حاسم هو أن مسألة إيجاد أرضية مشتركة بين مختلف طوائف كاليديونيا الجديدة تتطلب نهجا يقلل من المواجهة وعودة إلى مواصلة الحوار النشط من جانب الدولة القائمة بالإدارة . وإن لاستبعاد شعب كاناك من العملية السياسية أشارة خطيرة على مستقبل الإقليم .

والقول بأن الاستفتاء قد قرر المستقبل السياسي لكاليديونيا الجديدة ليس إلا موقفا لا يمكن الدفاع عنه . فهذا لم يكن " اقتراحا على تقرير المصير" كما زعم .

وإننا نرى أن أي ممارسة حرة حقيقية لحق تقرير المصير من جانب شعب كاليديونيا الجديدة ينبغي أن تجري طبقا لمبادئ الأمم المتحدة وممارساتها المستقرة . وتؤكد بلدان محفل منطقة جنوب المحيط الهادئ مجددا أهمية دور الأمم المتحدة المستمر في إنهاء استعمار كاليديونيا الجديدة .

وسنكون ممتنين لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بصفة عاجلة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال .

(توقيع) روبين موالا
القائم بالاعمال المؤقت ،
رئيس وفود محفل منطقة جنوب المحيط
الهادئ لدى الأمم المتحدة
